

نتيجة المباحثات في ذلك الاجتماع بأنها « ثورة صغيرة في التفكير السياسي للمعراخ » ، وذلك نتيجة « لتبنيه » مشروع تسوية سلمية [ وظيفية ] ممكنة ، كان قد عارضها بشدة ، حتى قبل أقل من سنة ، معظم زعماء حزب العمل ومبام . فقد كان المؤيدون للتقسيم الوظيفي في يهودا والسامرة ، حتى الان ، هم ٠٠ شمعون بيريس ٠٠ وموشي دايان ٠٠ وفي مواجعتهم وقفت جبهة عريضة وصلبة عارضت ذلك الاتجاه في التفكير بكل قوة ٠٠ وضمت ٠٠ غولده مئير ٠٠ ويتسحاق رابين ٠٠ ويفئال لون ٠٠ وقد طالب اولئك الثلاثة ومعظم الوزراء الاعلان صراحة عن ان حزب العمل يؤيد تسوية اقليمية على الجبهات الثلاث « (٥٧) ٠ أما « الفرق الاساسي بين التسوية الوظيفية ، وتلك الاقليمية فهو ان الاخيرة تطالب بسلطة كاملة على جزء من المنطقة [ الضفة الغربية ] ( الذي لن يعاد للاردن ) ، بينما تعني التسوية الوظيفية سلطة محدودة جدا على المنطقة بأسرها ( يهودا والسامرة ) ٠ وتعتبر هذه التسوية بالنسبة للحمام مريحة ، لانها محددة بزمان معين ، وستؤدي قطعاً ، بحسب رأيهم ، الى تقوية العلاقة بين سكان الضفة الغربية وبين الاردن ، وان لن ينجح عن ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة ٠ أما بالنسبة للصقور في حزب العمل ، فان هذه التسوية تعتبر صيغة معقولة للامتناع عن السيطرة على نحو مليون عربي ( في الضفة الغربية وقطاع غزة ) والحفاظ على الخيارات الامنية [ الاسرائيلية ] في الضفة الغربية « (٥٨) ٠

أما سبب الاهتمام والتلهيل الكبيرين للتغيير في موقف حزب العمل واتجاهه نحو قبول التسوية الوظيفية في الضفة الغربية فيعود الى أمل البعض بأن تحظى مثل هذه التسوية برضى « الزعيم » بيغن ، الذي يصر على عدم التنازل عن « السيادة الاسرائيلية » على اي جزء مما يسمى « أرض - اسرائيل » ٠ وكان يفئال لون قد وصف موقف بيغن في هذا الصدد بقوله : « ان موقف رئيس الحكومة من أرض - اسرائيل الكاملة يتجاوز أية علاقة سياسية ٠٠ ان السيد بيغن ، حتى الان ، ليس على استعداد لآخذ المعادلات السياسية والاستراتيجية بالاعتبار « (٥٩) بالنسبة للضفة الغربية ٠

أما يتسحاق رابين فقد وصف تصوره للحل في الضفة الغربية بقوله انه ينبغي ان يبقى مستندا الى « منطلقات المعراخ الاساسية : تسوية اقليمية ، تعيين حدود دائمة تستجيب لمطالبات امنا ، ٠٠ ولا تكون متطابقة مع حدود ٤ حزيران [ ١٩٦٧ ] ، وبالإضافة الى ذلك السيطرة على اكثرية سكان ( الضفة الغربية ) وعلى المناطق التي يقطنون فيها ، كجزء من الدولة الاردنية - الفلسطينية ، التي يستطيع الفلسطينيون ان يجدوا فيها تعبيراً عن هويتهم الذاتية ٠ والمعراخ لم يشجب ، في اطار تسوية مرحلية ، توزيع المهام بيننا وبين الملكة الاردنية وباشترك الفلسطينيين سكان المناطق ٠ وبحسب هذا التقسيم ستهتم الحكومة الاردنية بالمشاكل المعيشية العادية ، بينما تسيطر اسرائيل امنياً على تلك المناطق ، وكذلك تمنح حرية الحركة وحق الاستيطان من خلال اتفاق متبادل « (٦٠) ٠ واذف رابين : « انني مقتنع حتى الان ان معارضتنا للمفاوضات مع م٠ ف٠ واقامة دولة فلسطينية هو موقف ينبغي علينا الاستمرار في التشبث به ٠ ونحن ملزمون ، في هذا الظرف بالذات الذي يتضح فيه ان السادات لايلق أهمية كبرى على م٠ ف٠ ويؤكد على علاقة الاردن بالحل ، بالاصرار على موقفنا هذا « (٦١) ٠

وكان الدكتور يهودا بن - مئير ، رئيس كتلة المدفال في الكنيست قد أعرب عن رأيه ، في مقابلة صحفية ، بأن كتلته قد تؤيد حلاً وظيفياً في الضفة الغربية ، بقوله : « يبدو لي ان